احذروا اليمين العربي المُتطرّف

عائشة بلحاج

نجتهد في نقد اليمين الغربي الذي يتبنّى نهجَ التعصّب القومي، وننسى اليمين الذي يعيش بيننا، ذلك الذي يزدهر مع تلاشي الشرارات الديمقراطية في المنطقة العربية، حاملاً وجوهاً عديدة. وإذا كانت الأجيال الجديدة محظوظة بعدم لحاقها بهوس أحلام الوطن العربي، إلّا أنّها رأت ما يكفي من خُطامه، وبدأت من الصّفر رحلةَ الهُوِيّات الصّانعة، لتتعثّر بدورها بأصنام أخرى عليها كسرها.

لم يعد كثيرون يقبلون صفة «العرب» باعتبارها مظلّةً جامعةً، فالتعدُّد الثقافي صار مسموعَ الصّوت داخل المنطقة مع ديمقراطية التواصل والوعي الذاتي. هذا في حدّ ذاته أمر إيجابي، فللمكوّنات الأخرى في المنطقة الحقُّ في الوجود العلني والاعتراف. ولهذا، أنسب تسمية لنطاق العالم العربي هي «المنطقة العربية»، فهو مسمًّى يحترم تعدّد الثقافات واللغات في المنطقة، ويُعبّر عن مشترك لغوي وثقافي جامع بين دول المنطقة، هو اللغة العربية. لكن هناك منطقة وسطى بين الفخر بالثقافات المحلّية وشوفينيّتها، مع الخطابات الداعية إلى أفضلية كلّ دولة على العالمين، فحدث الانتقال من التطرّف في محو الذات، إلى التطرّف في تضخيمها.

من أبرز مظاهر اليمينية ربط الولاء للسلطة بالوطنية، ومعارضة السلطة بخيانة الوطن. فكلّ معارض للسلطة مدفوع بأيد خارجية، ما أوجد وطنيةً مزيّفةً، يبدأ فيها المُصرِّح برأيه بإثبات ولائه للسلطة ولو للرئيس، ثمّ يُعارض ما يُعارضه، فأفرزت فراخُ اليمين نُخَباً زائفةً مكوّنةً من عناصرَ متسلّقة من صحافيين وفنّانين ومُؤثّرين... يحتكرون الخطاب الشعبوي الشوفيني، الذي يخلق الجدل، ويثير نزاعات مع شعوب أخرى مثلما يحدث بين المغرب والجزائر.

في المغرب صُنع (على الطلب) ما يُسمّى «تمغاربيت» أي الهُوِيّة المغربية على وزن «تمازيغت»، وتعني الأمازيغية بلغتها. هذه اللّافتة زوّجت خصوصيةً محلّيةً لا مثيل لها شرقاً أو غرباً، مع الحلم أن ميزة المغاربة هي انفتاحهم وتواضعهم، لا الانكفاء على الذات. هذا الخطاب الذي يُروّجه المُقرَّبون من الدولة العميقة، تزامن مع ترويج التطبيع، الذي يقال إنّه في مصلحة المغاربة، بعيداً عن أيّ «نهج عروبي تغريري». في تونس بلغ رفضُ بعض الفئات المهاجرين الأفارقة، الذين اضطرّتهم الظروف إلى حلم الهجرة، درجةً خطيرة، رغم أنّ حُرقة الحلم الأوروبي تجمع شمال أفريقيا وجنوبها. ونحن أولى بتقدير حمّى الهجرة، ومفاطيس العنصرية.

صحيح أنّ المهاجرين السرّيين يُشكّلون عبئاً على المجتمع لأنّ وضعهم مُعقّد، لكنّها مسؤولية الدولة لا المواطنين. كل ما على الأفراد هو مطالبة الدولة بإيجاد حلّ لا خوض مواجهة معهم. لا ننسى أنّنا في دول صدّرت المهاجرين كالسمك منذ الاستقلال، ومثلهم كانوا الآباء والأجداد، ينتشرون في شوارع بلاد الآخرين بلا عمل ولا مال. وكانوا هم أيضاً طارئين.

في لبنان، شاهدنا كيف يُعامَل بعض اللاجئين السوريين. صحيح أنّ الأزمة قاتلة، ولبنان غارق في مشاكلَ لا حدّ لها، لكن ما العمل إذا كان جيرانهم يُقتلون من نظام ارتكب فظائعَ في حقّ شعبه؟ ... لهذا نجد في النموذج المصري الإيجابي في استقبال اللاجئين السوريين والسودانيين، على كثرتهم وسوء الأوضاع المعيشية، دليلاً على أنّ الإنسانية على ضيق الظروف تتّسع في الأزمات. لكن في مصر أيضاً تزدهر نُخْبَة الرئيس السيسي، ويميّزيُو، الذين ما زالوا يؤيّدون انقلاب السيسي، لأنهم يمقتون الإخوان المسلمين فقط.

لكنّ أكبر ضحايا الانتقال من الوهم الوحدوي العربي إلى الشّوفينيات الحديثة هي القضيةُ الفلسطينية، التي أثّر تسويقها قضيةَ العرب والمسلمين الأولى في تعامل بقية العالم معها مدّةً طويلة. وغفل عن أنّها عملية اغتيال شاملة، تبدأ من الأرض والحياة، لكنّ إسرائيل أصرّت على لفت أنظار الإنسانية إليها، بمواصلتها أعمال الإبادة الجماعية. كم من قضية عادلة ضيّعها المدافعون عنها. وكم هي شديدة الغنى والجفاف، كثيرة الجذور قليلة الشّجر، هذه المنطقة.

عن الثقافة الحزبية في الأردن بعد الانتخابات

مراد بطل الشيشاني

«البلد صبّحت كلّها خضرة»... هكذا أرسل إلي صحافي أردني صديق من عمّان عن نتائج الانتخابات النيابية التي أجريت، الثلاثاء الماضي، للمرّة الأولى في نظام قائمتين حزبية وعامة، بغية التدريج للوصول إلى برلمان حزبي تشكل فيه الأغلبية الحكومة بحلول عام 2032. أمّا اللون الأخضر المشار إليه، ففيه كناية عن فوز الإسلاميين، وتحديداً جبهة العمل الإسلامي، بأعداد كبيرة من المقاعد في الانتخابات، بشكل يصفه كثيرون بـ«المفاجأة»، ومردّ ذلك إلى الإشكالات والأزمات الأمنية والقانونية التي واجهتها جماعة الإخوان المسلمين في الأردن، والت إلى تفكيك أذرعها السياسية والاجتماعية، كما أنّ رؤية الدولة الأردنية، بتشجيع التدرّج مراحل، عبر تشجيع الحياة الحزبية، دفعت ببعضهم، إلى تقديم أنفسهم أحزاباً بديلةً من التيار الإسلامي القوي، وطبعاً الأفضل الإيحاء بأنّه «حزب الدولة». وكل ما يلزم لافتة أو صورة للملك عبدالله الثاني، تعزّز هذا الإيحاء.

تبدأ نبذةٌ واحد من أكبر تلك الأحزاب في موقعه الإلكتروني بصورة ملك البلاد، وباقتباس من أقواله، وهناك أمثلة كثيرة لبقية الأحزاب، حتى قبل بدء الحملات الانتخابية، علّقوا صوراً ولافتاتٍ لتزرع مثل هذا الإيحاء.

ثقافة الارتباط بالملك، عبر نشر صور عائمة له، ولافتات للتهاني، حتّى مُجزّء لافتات، لا فائدة تُرجى منها سوى تعزيز وطنية شعاريّة، ليس لها أيّ دور إنتاجي، لا بالمفهوم السياسي ولا الاقتصادي، وحتّى، بات ظاهرةً تتعمدها محالّ تجارية كثيرة، وهو أمر لا يجوز قانوناً في التجربة البريطانية هناك حتم ملكي لأيّ مشروع تجاري يستخدم اسم الملك، ويجب أن يخضع للوائح العلامات التجارية والقانون). تعليق صور الملك، وفق اللوائح والقوانين الأردنية، واجبة في الدوائر الرسمية، لكن حين تُستخدَم مثل هذه الصور للإيحاء بوجود حزب للدولة أو للملك، وهذا ما سُوِّق للناخبين، فإنّه يبرز أن نجاح الإسلاميين في الانتخابات، وكأنّه ضدّ الدولة، جاءلا هذا التقسيم غير معقول وليس مفيداً لأيّ تدرّج سياسي نحو حكومة تنتج من أكثرية نيابية، ولا لوجود حياة سياسية صحية أساساً، ولا يُعتقد أنّها تُرضي الملك نفسه، باعتباره من أسّس هذا التحوّل التدريجي. وخيراً فعلت الدولة الأردنية في جعل تأكيد استقلالية الهيئة المشرفة على الانتخابات، لكن من الضروري وجود قانون يجرّم الإيحاء أو الادّعاء بأنّ هناك حزباً يمثّل الدولة، أو «مُرضيَ الله عنه»، أو «تصل إليه إشارات من فوق»، خاصّة أنّ تلك المزاعم كلّها، باتت (للأسف) جزءاً من القاموس السياسي الأردني. أجل، ارتبط فوز الإسلاميين، كما لاحظ مراقبون كثيرون، بحرب غزّة، وبالمشاعر القوية المصاحبة لها لدى الناس، خاصّة أنّ الإسلاميين أعلى صوتاً في تأييد القضية.

تتراوح الأحزاب الجديدة في هذه الانتخابات بين الأيديولوجية والبرامجية، لغياب هُوِيّة واضحة، ومنها كثير ممن اختبأ (أو اوهم نفسه أنّه يختبئ) خلف الدولة أو الملك، بشكل أو بآخر، لكنّ هذه الأحزاب في مجملها أدّت أداءً جيّداً بتجاوز العتبة، وكسبت مقاعد، وبعضها حلّ تالياً في عدد المقاعد (الميثاق الوطني)، لكنّها، رغم الأداء الجيّد، جعلها غياب أيديولوجية سياسية، أو هُوِيّة مستقلّة (حتى لو كانت خدمية برامجية)، لم تحقق ما كانت تتوقّعه هي ذاتها، وهو ما يستدعي تحليلاً دقيقاً للسلوك التصويتي في التمييز بين اتّجاهات الأصوات للقائمتين، الحزبية والعامة في هذه المرحلة، كما أنّ من الضروري أخذ نسب المشاركة في الاعتبار، إذ نسب المشاركة (المتدنية في العموم؛ 32% تقريباً) في المحافظات أعلى من العاصمة والمدن الرئيسة، وهذا معهود في السياسة الأردنية، وفيه تعبير عن البعد العشائري، وبالتالي، يستدعي أنّ التحوّل إلى حياة حزبية توصل حكومة من الأكثرية النيابية تستدعي برامج من الأحزاب تُعنى بتلك القواعد، من دون الاختباء خلف قناعات وهمية، خاصّة أنّ القواعد معنية بالانخراط السياسي الحقيقي في أكثر مؤسّسة لتدوير النخب السياسية في الأردن الهشة.

(كاتب أردني في لندن)

إسرائيل وإيران والمحيط العربي المُستباح

حسان الأسود

تداولت مواقع التواصل الاجتماعي مقطعاً من مقابلة تلفزيونية لأحد الدبلوماسيين السعوديين، يتحدّث فيه عن مشكلة حصلت معه في أحد مطارات إيران (على الأغلب قصد مطار العاصمة طهران)، تحدّث الدبلوماسي عن تعرّضه للإهانة من أحد ضبّاط الحرس الثوري الإيراني، إذ ذكر الدبلوماسي أنّ الضابط صفعه مرّات عدّة على وجهه، وقد أثار الكلام حميّة المذيعة، التي سألته مشدّدةً: «هذه الصفعة للمملكة كلّها؟»، وقد أكّد الدبلوماسي ذلك. إلى هنا ينتهي الجوهري في الخبر بغضّ النظر عن تصرّف الدبلوماسي المعني أو الخارجية السعودية. يُعيد المشهد للأذهان منظرَ اشتعال النيران في خزّانات النفط في شركة أرامكو السعودية، في 14 سبتمبر/ أيلول 2019، وقد كانت أصابع الاتهام موجّهةً بشكل مباشر لإيران في إطلاق الصّواريخ والطوارئ من أراضيها أو عبر المليشيات التابعة لها في اليمن والعراق. طبعاً لم تبرّئ السعودية مسكرياً على الهجوم، رغم التضامن العربي والدولي الكبير آنذاك. قد يكون السبب المباشر في ذلك وجود اتفاقية كامب ديفيد (1978)، واحتلالها محور صلاح الدين (فيلادلفي)، وضربها بالقوانين والمعاهدات الدولية كلّها عَرْض الحائط، ليس إلّا نتيجةً لحال الهوان والذلّ الذي تعيشه بلداننا العربية. كما أنّ انعدام القدرة على الردّ العربي على تدخّلات إيران يمثّل، بشكل أو بآخر، غياب الفاعلية العربية، والتنسيق في المواقف، والدفاع المشترك، بل هو أكثر من ذلك غياب تامّ لمفهوم الأمن القومي العربي عامّة، وعلى صعيد كلّ دولة عربية على حدة.

لو عدنا إلى المشاكل التي تواجهها الدول العربية، لوجدنا أنّها تنبع في الأصل من وحدها في مرمى الاستهداف، بل كان المحيط العربي كلّه، منذ عدّة عقود، على هذا الحال المتردّي، من عمليات اغتيال قادة منظّمة التحرير الفلسطينية في تونس، إلى اجتياح لبنان وحصار بيروت، وصولاً إلى القصف الإسرائيلي المتواصل للأراضي السورية (جديده أخيراً مساء الأحد الماضي)، ثمّ ليس ببعيد ما حلّ بالعراق على يد إيران وملحقاتها بعد الاجتياح الأميركي، والتحكّم الجلي بقرار دمشق وصنعاء وبغداد وبيروت. الحقيقة أنّ الحرب الإسرائيلية في غزّة، وخرقَ إسرائيل بنود الإدارة الأميركية الديمقراطية، التي كان رئيسها قد تصرّف بعدائية كبيرة تجاه السعودية، وتجاه وليّ عهدها منذ حملته الانتخابية، وخلال الفترة الأولى من ولاية إدارته. من باب أخر قد يكون هذا التخلّي الأميركي هو ما دفع الرياض إلى قبول الوساطة الصينية لوقف التصعيد المتبادل، وإعادة العلاقات بين البلدَين المقطوعة منذ أعوام عدّة. تجلّى هذا في الختام باتّفاقية رعتها بكين وأعادت الدولتان بموجبها تبادل السفراء وما يستتبع ذلك من علاقات سياسية وإعلامية، وغيرها.

في الأحوال كلّها، ليست السعودية وحدها في مرمى الاستهداف، بل كان المحيط العربي كلّه، منذ عدّة عقود، على هذا الحال المتردّي، من عمليات اغتيال قادة منظّمة التحرير الفلسطينية في تونس، إلى اجتياح لبنان وحصار بيروت، وصولاً إلى القصف الإسرائيلي المتواصل للأراضي السورية (جديده أخيراً مساء الأحد الماضي)، ثمّ ليس ببعيد ما حلّ بالعراق على يد إيران وملحقاتها بعد الاجتياح الأميركي، والتحكّم الجلي بقرار دمشق وصنعاء وبغداد وبيروت. الحقيقة أنّ الحرب الإسرائيلية في غزّة، وخرقَ إسرائيل بنود اتفاقية كامب ديفيد (1978)، واحتلالها محور صلاح الدين (فيلادلفي)، وضربها بالقوانين والمعاهدات الدولية كلّها عَرْض الحائط، ليس إلّا نتيجةً لحال الهوان والذلّ الذي تعيشه بلداننا العربية. كما أنّ انعدام القدرة على الردّ العربي على تدخّلات إيران يمثّل، بشكل أو بآخر، غياب الفاعلية العربية، والتنسيق في المواقف، والدفاع المشترك، بل هو أكثر من ذلك غياب تامّ لمفهوم الأمن القومي العربي عامّة، وعلى صعيد كلّ دولة عربية على حدة.

الواقع الحالي، خاصّة مَا يُعرف بمحور المقاومة والممانعة، يظهر هذا التهافت في المفاهيم والمجتمعات، فمنذ حرب أكتوبر 1973، ولدت وكبرت أجيال بملؤها شعور وطني عارم، يتفاقم حتّى يتماهى مع مشاعر قومية عاتية بأنّ هناك عدوّاً جبّاراً يهدّد أمن وأمان ومستقبل هذه الأمّة، ويحتل دولةً عربيةً، وأجزاء من دول أخرى، يضمر مشروعاً توسعياً هو إسرائيل، وهذا الشرق الأوسط، من حزب الله في لبنان، إلى فصائل مُحاربة تابعة لها في سورية، إلى جماعة أنصار الله الحوثي في اليمن، فالحشد الشعبي في العراق، بالإضافة إلى دعمها حركة المقاومة الإسلامية (حماس)، وحركة الجهاد الإسلامي في غزّة، وإدارة معركتها مع إسرائيل مواكبةً للحرب في غزّة، من بُعد، أو من طريق أذرعها في المنطقة، من دون أن يكون هناك وجود في نهاية أيّ نفق من الأنفاق المتوزّعة بين هذه الدول، من اليمن إلى سورية ولبنان، ثمّ فلسطين.

هذا ما كان شأن جبهة «المقاومة والممانعة»، لكن اليوم يطرح الرئيس التركي رجب طيّب أردوغان طرحاً جديداً، هدفه المعلن قضية فلسطين، وأطلق دعوة إلى إنشاء تحالف إسلامي لوقف الغطرسة الإسرائيلية، لم يكشف عن تفاصيل التحالف الذي وصفه بالضروري، قال إنّه يتعيّن تشكيل تحالف ضدّ التوسّع الإسرائيلي المتزايد، حذّر التحالف بأنّه يبدأ بين تركيا ومصر وسورية ولبنان لوقف إرهاب إسرائيل، ووصف الخطوة بأنّها الوحيدة التي ستوقف الغطرسة الإسرائيلية. ماذا يمكن القول عن «الانزياحات مقهورٌ نفسياً، مقموعٌ سياسياً، مطحونٌ اقتصادياً، مُتخَرِّبٌ في وطنه ثقافياً، فكيف يمكن لفاقد الكينونة الذاتية أن يكون صاحبَ سيادةٍ على صعيد وطني؟ ... لقد كانت ثورات الربيع العربي فرصةً ماسيّةً لاستعادة الحقوق المهدورة، لكن مجمل الظروف الدولية والإقليمية والداخلية منعتها من العيش. لقد شكّل «الربيع العربي» خطراً محدقاً بالأنظمة العربية، التي هي جزء من النظام العالمي، فكان لا بدّ من وأده في المهد.

والآن، وبعد عدّة أعوام من محاولة الناس العاديين تغيير مقاليد الحكم، وبعد فشل المعارضة السياسية في قيادة هذه المحاولة وتاطيرها ودعمها لتحقيق الانتقال السياسي التاريخي، نجد أنفسنا في دوامة الفشل المستدام. هكذا ينتج عن الثورات الفاشلة استبداد أشدّ فتكاً ممّا كان، وهكذا تتحطّم بيد الاستبداد الجديد التراكمات التي حقّقتها النضالات البسيطة على مدار عقود. مع الاستبداد العائد يُسحق مبدأ الفصل بين السلطات، ويُتراجَع عن التقاليد السابقة كلّها، التي تأتي بالممارسة البيروقراطية، والتي هي من خصائص الدولة جهازاً حيادياً بين الحكّام والمحكومين. مع الاستبداد تصبح الدولة جهازَ قمعٍ هائل يدوس كلّ من يقف في وجهه، وهذا هو السبب الرئيس في غياب الدولة ذاتها، فهذه التي تصبح مهمّتها قمع مواطنيها لا يعود لها في مواجهة الأعداء الخارجيين أيّ سند. هكذا كانت الدول تنهار من الداخل مع الاستبداد، وهكذا ستبقى معه عروشاً وهميةً من قشّ وقش.

قد يكون من حسن حظّنا أو من سوء طالعنا (لا فرق بين الأمرَين) أنّ المشاريع المتصارعة إقليمياً في أرضنا لا يمكن أن تصل إلى تفاهمات بينيّة تُؤدّي بها إلى تقاسم النفوذ بسهولة. قد تكون في هذا الصراع فرصةٌ لنا لالتقاط أنفاسنا واستجماع عزيمتنا. لكنّ هذا يضيف إلى مشاكلنا مشاكلَ أخرى، فنحن الآن في مواجهة أعداء كُثُر، الاستبداد الداخلي والاستعمار الخارجي، وثبت بالتجربة أنّهما مستعدّان للتحالف ضدّنا إن لزم الأمر. يطرح هذا علينا مُجدّداً سؤالَ الساعة الراهنة: ما العمل للخلاص؟ ... الإجابة ليست بتلك السهولة، لكنّها تبدأ من تبنّي خطاب سياسي وطني عقلاني جامع للمعارضات السياسية العربية كلّها، يُجمع من خلاله شتات الهُوِيّات المتناثرة، وتُعاد الثقةُ بقدرة الناس على النضال في سبيل العيش الكريم.

(كاتب سوري في برلين)

> كيف يمكن للمواطن العربي، فاقد الكينونة الذاتية، أن يكون صاحبَ سيادة على صعيد وطني؟

في لعبة «الضاما» السورية... بديل جبهة «المقاومة والممانعة»

سوسن جميل حسن

مُفترَض أنّ العلاقة بين الوطنية والمواطنة طردية، فكلّما ترسّخت المواطنة قانونيّاً ونظريّاً وتطبيقاً، ازداد الشعور بالوطنية. فالمواطنة، في أبسط تعريف، مجموعة الحقوق والواجبات التي تترتب من نفوذ واحتلالات عدّة، والعجيب في الأمر أنّ الأطراف المتصارعة فيما بينها، من مكوّنات الشعب السوري، تجتمع على أنّ إسرائيل عدوّة للأمّة العربية والإسلامية، لكنّ العداوات الأخرى لا تراها بالعين نفسها، فقسم من الشعب يرى في إيران السند الأكبر والحليف الأصدق في مواجهة العدوّ الإسرائيلي، ووجودها الفعلي في الأرض أو من طريق فصائل مسلّحة أو تنظيمات عسكرية وحزبية، وإدارة صراعاتها مع إسرائيل والولايات المتّحدة والغرب على تراب هذه الدول وعلى حساب شعوبها، لا يُعدّ انتقاصاً للسيادة أو مصادرةً للقرار، في المقابل ترى في تركيا مُحتلّاً يسيطر على جزء كبير من الأرض السورية، وتعدّ الوجود التركي احتلالاً. بمقابل هذا الفريق فريقٌ آخر يرى في تركيا الضامنَ الوحيد لمصير الشعب السوري، والمناصرَ الوحيد لقضاياه، بل إنّ المناطق الواقعة تحت نفوذها ترى في الدولة التركية الوطنَ الحقيقي لها، فهي تخضع لإدارتها وعملتها ومشروعها السياسي. أمّا إيران بالنسبة إليها فهي مُحتلٌّ عدوٌ للشعب السوري، من دون أن تُغفل التوصيفات العنصرية والطائفية التي يردّدها جمهور كلّ طرف، فيرى في تركيا احتلالاً عثمانيّاً، ويرى غيرهم في إيران احتلالاً صفويّاً أو مجوسيّاً»، هذا إذا لم نتوسّع في وصف الواقع لنشمل مناطق الإدارة الذاتية والنفوذ الأميركي، أو النفوذ الروسي والهيمنة روسيا الاتحادية على القرار السوري.

من محور «الممانعة والمقاومة» الذي تجزّعته الأجيال على مدى عقود من دون أن تعرف الشيء الكثير عنه، الذي بدأ بالتشكّل بعد الثورة الإسلامية في إيران عام 1979، وارتبط بحرب بين الولايات المتّحدة وإسرائيل من جهة، وإيران من جهة أخرى، وانتهى به الأمر بعد العام 2011 إلى أن انسحت إيران أذرعاً عسكرية لها في الشرق الأوسط، من حزب الله في لبنان، إلى فصائل مُحاربة تابعة لها في سورية، إلى جماعة أنصار الله الحوثي في اليمن، فالحشد الشعبي في العراق، بالإضافة إلى دعمها حركة المقاومة الإسلامية (حماس)، وحركة الجهاد الإسلامي في غزّة، وإدارة معركتها مع إسرائيل مواكبةً للحرب في غزّة، من بُعد، أو من طريق أذرعها في المنطقة، من دون أن يكون هناك وجود في نهاية أيّ نفق من الأنفاق المتوزّعة بين هذه الدول، من اليمن إلى سورية ولبنان، ثمّ فلسطين.

هذا ما كان شأن جبهة «المقاومة والممانعة»، لكن اليوم يطرح الرئيس التركي رجب طيّب أردوغان طرحاً جديداً، هدفه المعلن قضية فلسطين، وأطلق دعوة إلى إنشاء تحالف إسلامي لوقف الغطرسة الإسرائيلية، لم يكشف عن تفاصيل التحالف الذي وصفه بالضروري، قال إنّه يتعيّن تشكيل تحالف ضدّ التوسّع الإسرائيلي المتزايد، حذّر التحالف بأنّه يبدأ بين تركيا ومصر وسورية ولبنان لوقف إرهاب إسرائيل، ووصف الخطوة بأنّها الوحيدة التي ستوقف الغطرسة الإسرائيلية. ماذا يمكن القول عن «الانزياحات وفصائل تُحارب بعضها بعضاً، وتعقد تحالفاتها مع جهات خارجية وفق قواعد هي أبعد ما يكون عن الوطنية، بل تحتقر الوطنية وتخوّن من يخالفها في انتمائها وولائها. هذا ما وقع في دول ما سُمّي «محور الممانعة والمقاومة»، وأكبر مثال عليه سورية المقسّمة اليوم مناطقَ نفوذ واحتلالات عدّة، والعجيب في الأمر أنّ الأطراف المتصارعة فيما بينها، من مكوّنات الشعب السوري، تجتمع على أنّ إسرائيل عدوّة للأمّة العربية والإسلامية، لكنّ العداوات الأخرى لا تراها بالعين نفسها، فقسم من الشعب يرى في إيران السند الأكبر والحليف الأصدق في مواجهة العدوّ الإسرائيلي، ووجودها الفعلي في الأرض أو من طريق فصائل مسلّحة أو تنظيمات عسكرية وحزبية، وإدارة صراعاتها مع إسرائيل والولايات المتّحدة والغرب على تراب هذه الدول وعلى حساب شعوبها، لا يُعدّ انتقاصاً للسيادة أو مصادرةً للقرار، في المقابل ترى في تركيا مُحتلّاً يسيطر على جزء كبير من الأرض السورية، وتعدّ الوجود التركي احتلالاً. بمقابل هذا الفريق فريقٌ آخر يرى في تركيا الضامنَ الوحيد لمصير الشعب السوري، والمناصرَ الوحيد لقضاياه، بل إنّ المناطق الواقعة تحت نفوذها ترى في الدولة التركية الوطنَ الحقيقي لها، فهي تخضع لإدارتها وعملتها ومشروعها السياسي. أمّا إيران بالنسبة إليها فهي مُحتلٌّ عدوٌ للشعب السوري، من دون أن تُغفل التوصيفات العنصرية والطائفية التي يردّدها جمهور كلّ طرف، فيرى في تركيا احتلالاً عثمانيّاً، ويرى غيرهم في إيران احتلالاً صفويّاً أو مجوسيّاً»، هذا إذا لم نتوسّع في وصف الواقع لنشمل مناطق الإدارة الذاتية والنفوذ الأميركي، أو النفوذ الروسي والهيمنة روسيا الاتحادية على القرار السوري.

من محور «الممانعة والمقاومة» الذي تجزّعته الأجيال على مدى عقود من دون أن تعرف الشيء الكثير عنه، الذي بدأ بالتشكّل بعد الثورة الإسلامية في إيران عام 1979، وارتبط بحرب بين الولايات المتّحدة وإسرائيل من جهة، وإيران من جهة أخرى، وانتهى به الأمر بعد العام 2011 إلى أن انسحت إيران أذرعاً عسكرية لها في الشرق الأوسط، من حزب الله في لبنان، إلى فصائل مُحاربة تابعة لها في سورية، إلى جماعة أنصار الله الحوثي في اليمن، فالحشد الشعبي في العراق، بالإضافة إلى دعمها حركة المقاومة الإسلامية (حماس)، وحركة الجهاد الإسلامي في غزّة، وإدارة معركتها مع إسرائيل مواكبةً للحرب في غزّة، من بُعد، أو من طريق أذرعها في المنطقة، من دون أن يكون هناك وجود في نهاية أيّ نفق من الأنفاق المتوزّعة بين هذه الدول، من اليمن إلى سورية ولبنان، ثمّ فلسطين.

هذا ما كان شأن جبهة «المقاومة والممانعة»، لكن اليوم يطرح الرئيس التركي رجب طيّب أردوغان طرحاً جديداً، هدفه المعلن قضية فلسطين، وأطلق دعوة إلى إنشاء تحالف إسلامي لوقف الغطرسة الإسرائيلية، لم يكشف عن تفاصيل التحالف الذي وصفه بالضروري، قال إنّه يتعيّن تشكيل تحالف ضدّ التوسّع الإسرائيلي المتزايد، حذّر التحالف بأنّه يبدأ بين تركيا ومصر وسورية ولبنان لوقف إرهاب إسرائيل، ووصف الخطوة بأنّها الوحيدة التي ستوقف الغطرسة الإسرائيلية. ماذا يمكن القول عن «الانزياحات السياسية» وتغيير التحالفات، مع بقاء القضية الفلسطينية العنوان العريض لهذه التحالفات القديمة والجديدة؟ ما الذي يمكن توقّعه من مفاعيل سياسية وفي أرض الواقع، ما دام الشعب السوري تشظّى على مدى ما يقارب عقداً ونصف العقد من الاقتتال البيني، والتحالفات مع قوىً خارجية، لم تكن في يوم من الأيام صديقةً للشعب السوري، كما ادّعت، وغيرها الذي ادّعى الوقوف إلى جانب النظام الواقع تحت مؤامرة إمبريالية كونية؟

ما يحزّ في النفس أنّ الشعور بالسيادة وكرامة الوطن، والوطنية، تراجع إلى مواقع عميقةً في الوعي الجمعي أمام هول المصير المظلم الذي وصلت إليه أغلبية الشعب السوري، فصارت الاعتداءات الإسرائيلية المتكرّرة، التي ازدادت وتيرتها في آخر أشهر (أشدّها وقعت ليل الأحد على مدينة مصياف في محافظة حماة) لا تُحرّك المشاعر الوطنية كما في السابق، فالشعب، في مناطق النفوذ وسلطات الأمر الواقع كلّها، يعاني أزمات حياتية قاهرة يلقي تبعاتها على أعداء موزّعين بين تركيا وإيران والولايات المتّحدة وروسيا من جهة، ومن جهة أخرى لم يعد الانتماء إلى سورية هو المهمّ، بل صارت هناك انتماءات أقوى، انتماءات طائفية ودينية وقومية تحدّد مفهوم الوطنية والمواطنة، أمّا سورية المستباحة أرضاً وبحراً وجوّاً، فلم يعد لديها، حتّى لو توفّرت النيّة الصادقة بتحرير أرضها من أشكال الاحتلال كلّه، القدرة على ضبط الأمور، بعد أن كانت هناك جبهة واحدة، فيما مضى، يقاتل عليها «الجيش العربي السوري» ضدّ عدو واضح خيضت معه حروب عدّة، لم تكن فيها سورية (ولا غيرها) منتصرة، اليوم تعدّدت الجبهات، خاصّة الداخلية منها، وازدادت الحروب بين مكوّنات الشعب السوري، واستُنزف «الجيش العربي السوري»، في الجبهات الداخلية، واستُنزفت طاقات الشباب السوري في الحروب الداخلية، وأصبحت المقادير في أيدي الأطراف الخارجية التي «تبارى» الشعب السوري في وطنيته وقوميته وحربه الوجودية مع إسرائيل، بينما المصالح هي الغاية والهدف لدى جبهة المقاومة والممانعة السابقة، وجبهة التحالف التي يدعو إليها الرئيس التركي أردوغان الجديدة، أمّا الشعب السوري فـ«مش عارف طريقه».

(روائية سورية في برلين)

> لم يعد الانتماء إلى سورية مهمّاً، بل صارت هناك انتماءات أقوى طائفية ودينية وقومية تحدّد مفهوم الوطنية والمواطنة

هاريس وترامب... تنافس الأسوأ والأسوأ

أسامة أبو ارشيد

كانت المُغايرة جليّةً لا تخطئها عين بين المناظرة الرئاسية التي جمعت (الثلاثاء الماضي) نائبة الرئيس الأميركي، المُرشّحة الديمقراطية كامالا هاريس، والرئيس السابق، المُرشّح الجمهوري دونالد ترامب، من جهة، وتلك التي جرت بين الأخير والرئيس الحالي، المُرشّح الديمقراطي السابق جو بايدن (يونيو/ حزيران الماضي)، من جهة أخرى، في مناظرة وُصفت كما لاحظ مراقبون كثيرون، بحرب غزّة، وبالمشاعر القوية المصاحبة لها لدى الناس، خاصّة أنّ الإسلاميين أعلى صوتاً في تأييد القضية.

تتراوح الأحزاب الجديدة في هذه الانتخابات بين الأيديولوجية والبرامجية، لغياب هُوِيّة واضحة، ومنها كثير ممن اختبأ (أو اوهم نفسه أنّه يختبئ) خلف الدولة أو الملك، بشكل أو بآخر، لكنّ هذه الأحزاب في مجملها أدّت أداءً جيّداً بتجاوز العتبة، وكسبت مقاعد، وبعضها حلّ تالياً في عدد المقاعد (الميثاق الوطني)، لكنّها، رغم الأداء الجيّد، جعلها غياب أيديولوجية سياسية، أو هُوِيّة مستقلّة (حتى لو كانت خدمية برامجية)، لم تحقق ما كانت تتوقّعه هي ذاتها، وهو ما يستدعي تحليلاً دقيقاً للسلوك التصويتي في التمييز بين اتّجاهات الأصوات للقائمتين، الحزبية والعامة في هذه المرحلة، كما أنّ من الضروري أخذ نسب المشاركة في الاعتبار، إذ نسب المشاركة (المتدنية في العموم؛ 32% تقريباً) في المحافظات أعلى من العاصمة والمدن الرئيسة، وهذا معهود في السياسة الأردنية، وفيه تعبير عن البعد العشائري، وبالتالي، يستدعي أنّ التحوّل إلى حياة حزبية توصل حكومة من الأكثرية النيابية تستدعي برامج من الأحزاب تُعنى بتلك القواعد، من دون الاختباء خلف قناعات وهمية، خاصّة أنّ القواعد معنية بالانخراط السياسي الحقيقي في أكثر مؤسّسة لتدوير النخب السياسية في الأردن الهشة.

(كاتب أردني في لندن)

هاريس وترامب... تنافس الأسوأ والأسوأ

أسامة أبو ارشيد

كانت المُغايرة جليّةً لا تخطئها عين بين المناظرة الرئاسية التي جمعت (الثلاثاء الماضي) نائبة الرئيس الأميركي، المُرشّحة الديمقراطية كامالا هاريس، والرئيس السابق، المُرشّح الجمهوري دونالد ترامب، من جهة، وتلك التي جرت بين الأخير والرئيس الحالي، المُرشّح الديمقراطي السابق جو بايدن (يونيو/ حزيران الماضي)، من جهة أخرى، في مناظرة وُصفت كما لاحظ مراقبون كثيرون، بحرب غزّة، وبالمشاعر القوية المصاحبة لها لدى الناس، خاصّة أنّ الإسلاميين أعلى صوتاً في تأييد القضية.

تتراوح الأحزاب الجديدة في هذه الانتخابات بين الأيديولوجية والبرامجية، لغياب هُوِيّة واضحة، ومنها كثير ممن اختبأ (أو اوهم نفسه أنّه يختبئ) خلف الدولة أو الملك، بشكل أو بآخر، لكنّ هذه الأحزاب في مجملها أدّت أداءً جيّداً بتجاوز العتبة، وكسبت مقاعد، وبعضها حلّ تالياً في عدد المقاعد (الميثاق الوطني)، لكنّها، رغم الأداء الجيّد، جعلها غياب أيديولوجية سياسية، أو هُوِيّة مستقلّة (حتى لو كانت خدمية برامجية)، لم تحقق ما كانت تتوقّعه هي ذاتها، وهو ما يستدعي تحليلاً دقيقاً للسلوك التصويتي في التمييز بين اتّجاهات الأصوات للقائمتين، الحزبية والعامة في هذه المرحلة، كما أنّ من الضروري أخذ نسب المشاركة في الاعتبار، إذ نسب المشاركة (المتدنية في العموم؛ 32% تقريباً) في المحافظات أعلى من العاصمة والمدن الرئيسة، وهذا معهود في السياسة الأردنية، وفيه تعبير عن البعد العشائري، وبالتالي، يستدعي أنّ التحوّل إلى حياة حزبية توصل حكومة من الأكثرية النيابية تستدعي برامج من الأحزاب تُعنى بتلك القواعد، من دون الاختباء خلف قناعات وهمية، خاصّة أنّ القواعد معنية بالانخراط السياسي الحقيقي في أكثر مؤسّسة لتدوير النخب السياسية في الأردن الهشة.

(كاتب أردني في لندن)

> يحقّ للديمقراطيين أن يتفاءلوا بأداء هاريس المُقنِع في المناظرة الرئاسية، وبنجاحها في هزّ شباك ترامب

أنّ ترامب لا يتورّع عن تهديدنا بتجريعنا إيّاه مرّة واحدة من دون عسل يُحسّن مذاقه أو يُقلّل من سُمّيته. وقس على ذلك موافقهما من بقية القضايا التي تخضنا وتهمّنا. بل قس على المنوال ذاته مواقفَ الإدارات الأميركية المتعاقبة على مدى العقود الماضية، منّا من قضايانا.

من عجيب الحال أنّ التحدّي الأبرز والأخطر للهيمنة الأميركية عالمياً لا يأتي من الخارج، إذ لا توجد قوّة دولية بعدُ قادرة على تحدّيها، وحال روسيا في أوكرانيا شاهد بيّن. إنّما التحدّي الأبرز لقوّتها العظمى يأتي من داخلها، ليس من شعبوية ترامب وفوضوية تيّاره فحسب، بل وكذلك

أبعد من التقارب المصري التركي

أمجد أحمد جبريل

على الرغم من استمرار خطوات التقارب المصري التركي، وجديدها أخيراً زيارة الرئيس عبد الفتّاح السيسي إلى أنقرة (2024/9/4)، التي شهدت توقيع 18 مُذكّرة تفاهم في قطاعات الطاقة والدفاع والسياحة والصحّة والزراعة والتمويل والثقافة والتعليم والنقل، فإنّ ثمّة تساؤلات عن حدود التقارب بين البلدَين، خصوصاً مع استمرار الخلافات في الملفّات السياسية (المُرتبطة بملفّ غاز شرق المتوسّط، وتعيين الحدود البحرية، والملفّ الليبي)، فضلاً عن محدودية النتائج الإقليمية المتوقّعة لهذا التقارب الثنائي، ولا سيّما بالنسبة لاتّخاذ خطوات للضغط في اتجاه وقف حرب الإبادة الإسرائيلية على غزّة، التي توشك أن تطوي عامها الأوّل، في ظلّ حالة العجز الرسمي، العربي والإقليمي والدولي، عن كبح جماح التوحّش الإسرائيلي إزاء المدنيين الفلسطينيين العزّل في غزّة والضفّة الغربية.

وفي إطار تقويم هذا التقارب المصري التركي، ومدى استفادة طرفَيه منه، وتداعياته المُحتملة على الصعيد الإقليمي، ثمّة أربع ملاحظات: أولاها، تصاعد القدرة التركية على توظيف هذا التقارب، بحكم نشاطها الدبلوماسي، وارتكازها على أسس نفوذ إقليمي (صلب وناعم)، جرى تأسيسه على مدار العقدَين الماضيَين، ومراجعة أنقرة مواقفها الإقليمية، وتحالفاتها الدولية أيضاً، على نحو يستجيب للمتغيّرات الإقليمية والدولية.

وعلى الرغم من وجود قصور في أدوات تنفيذ السياسة التركية تجاه حرب غزّة، وإحجامها، في البداية، عن الانخراط الكثيف في البحث عن مخارج من الحرب (باستثناء طرح فكرة «الدول الضامنة»، أي الانتقال من الدبلوماسية العادية، التي أثبتت فشلها في تنفيذ حلّ الدولتَين خلال 31 عاماً بعد اتّفاق أوسلو، إلى الدبلوماسية القسرية، عبر وجود ضامنين لكلّ طرف، سواء في تنفيذ وقف إطلاق النار أو في عملية سلام مستقبلية)، فإنّ الموقف التركي تطوّر تدريجياً بعد الانتخابات البلدية (2024/3/31)، سواء بفرض عقوبات اقتصادية على إسرائيل، أو بمحاولة دعم (إسناد) الموقف المصري في مواجهة الضغوط الإسرائيلية، أو دعوة رئيس السلطة الفلسطينية محمود عبّاس لإلقاء خطاب أمام البرلمان التركي، أو اعتماد تركيا التصعيد الخطابي/ الدبلوماسي ضدّ الجرائم الإسرائيلية بغية امتصاص غضب الشارع التركي، وصولاً إلى التلويح بإمكانية التدخّل عسكرياً، ودعوة الرئيس رجب طيّب أردوغان (2024/9/7) إلى تحالف الدول الإسلامية لوقف الغطرسة وإرهاب الدولة الإسرائيلية، في إطار تعليقه على اغتيال إسرائيل المتضامنة الأميركية التركية عائشة نور أزغي أيغي في نابلس، فضلاً عن قتلها 40 ألف مدني فلسطيني بريء.

واستطراداً في التحليل، قد تتعزّز مكانة تركيا الإقليمية في حال انضمامها إلى مجموعة بريكس، ولا سيّما بعد انضمام السعودية ومصر وإيران إليها؛ إذ تتواتر الإشاراتُ التركية إلى رغبتها في المشاركة في جميع التكتّلات الدولية، ما قد يعني خطوةً أخرى في ابتعاد أنقرة عن الكتلة الغربية، بحثاً عن أدوار إقليمية ودولية أكثر فعّاليةً واستقلاليةً، بما يحقّق المصالح التركية، ولا سيّما في ضوء استياء أنقرة من مواقف واشنطن وباريس وبرلين ولندن من حرب غزّة، ناهيك عن تصاعد الخلافات مع أطراف أطلسية بشأن موضوعات عسكرية، أو مزاعم إبادة الأرمن، أو قضايا سياسية مثل ليبيا وفلسطين وسورية ولبنان... إلخ.

> تختلف مقاربة كلّ من مصر وتركيا قضية فلسطين، وهناك رفض مصري صريح لفكرة المقاومة
>
> تمسّ العلاقات المصرية التركية سياسات القوى الدولية تجاه المتوسّط وثرواته، ما يحجّم إمكانية تطوّرها

تتعلّق الملاحظة الثانية بإدراك القاهرة (بعد تأخّر شديد)، أهمّية التحرّك نحو أنقرة لتقليل مخاطر التحوّلات الإقليمية الآتية، بعد انتهاء حرب غزّة، وشروع إثيوبيا في الملء الخامس لسدّ النهضة، وتجاهل أديس أبابا انعكاساته الكبيرة على مصر والسودان. وعلى الرغم من التقارب المصري مع تركيا والصومال أخيراً، والرغبة في الحصول على دعم أنقرة في الخلاف المصري الإثيوبي، فليس متوقّعاً أن ينجح النظام المصري (في المدى المنظور)، في تجاوز الأخطاء المتراكمة منذ توجّه الرئيس أنور السادات نحو التسوية المُنفرِدة مع إسرائيل بعد حرب أكتوبر/ تشرين الأول (1973)؛ إذ تبدو واضحة تداعيات اتّفاقيات كامب ديفيد على تحجيم (تآكل) الدور المصري عربياً وأفريقياً وإقليمياً؛ إذ باتت تتداخل التهديدات من هذه الدوائر، التي أهملتها القاهرة قرابة خمسة عقود، في مقابل التحاقها بسياسات المحور الأميركي الإسرائيلي في الشرق الأوسط.

واستطراداً في تحليل تداعيات التوجّه المصري نحو واشنطن وتلّ أبيب، والعواصم الأوروبية والخليجية، وإدارة الظهر للقارّة السمراء، يبدو اليوم، في ظلّ حرب غزّة، مدى ارتباك السياسة الخارجية المصرية، وإحجامها عن التحرّك في توقيت مناسب (لكي لا نقول تبنّي النهج المُبادِر الاستباقي)، استجابةً لتطوّر التحدّيات (التهديدات) الخارجية؛ فمصر تميل إلى التكيّف مع الضغوط الإسرائيلية الأميركية، وهو ما كشفته تطوّرات حرب غزّة، ولا سيّما ما يتعلّق باقتحام مدينة رفح الفلسطينية، ثمّ احتلال محور صلاح الدين أو «فيلادلفي»، الذي اقتضى (ولا يزال) ردّاً حاسماً أقوى من تفقّد رئيس أركان حرب القوّات المسلّحة المصرية أحمد خليفة الحدود بين مصر وقطاع غزّة (2024/9/5)، بعد اتهام رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو مصرَ بالفشل في تأمين الحدود. تتعلّق الملاحظة الثالثة بأثر أزمات النظام الإقليمي في الشرق الأوسط على عرقلة تطوّر علاقات القاهرة وأنقرة إلى مستوى شراكة استراتيجية. وعلى الرغم من تأسيس مجلس التعاون الاستراتيجي التركي المصري، فإنّ تجارب التعاون الإقليمي على مدار عقود، تكشف ضعف البنية المؤسّسية في المنطقة، وترهلّ أغلب المنظمات الإقليمية (جامعة الدول العربية، ومنظّمة التعاون الإسلامي، والاتحاد الأفريقي... إلخ)، ومحدودية فعّاليتها في معالجة الأزمات الإقليمية، ولا سيّما قدرتها على تحييد تأثير العوامل الدولية في هذه الأزمات.

وعلى الرغم من حفاوة استقبال أردوغان الرئيس المصري، وتجاوز أنقرة فكرة دعم «الإخوان المسلمين» إجمالاً، فإنّ جزءاً من التنافس بين البلدين ينطوي على أبعاد شخصية (نفسية). وتختلف مقاربة البلدين قضية فلسطين، خصوصاً الموقف من حركة المقاومة الإسلامية (حماس)؛ إذ دافعت أنقرة صراحةً عن مشروعية مقاومة «حماس»، كما ظهر مرَّتَين على الأقلّ؛ إحداهما في خطاب أردوغان (2023/10/25)، حينما قال إنّ «حماس ليست منظّمةً إرهابيةً»، والأخرى تنكيس تركيا أعلامها (2024/8/2)، حداداً على اغتيال رئيس المكتب السياسي للحركة إسماعيل هنية، وهو الحدث نفسه الذي تجاهلته مصر، كأنّما يتعلّق باغتيال عضو برلماني في المكسيك وليس بحدث كبير يخصّ دولة جوار استراتيجي، يتداخل أمنها مع الأمن القومي المصري، مهما تضاءلت حدوده وتعريفاته، من دون أن ننسى الرفض المصري الصريح لفكرة المقاومة الفلسطينية، كما تجلّى في تصريح وزير الخارجية السابق سامح شكري (2024/2/17)، بأنّ «حماس» هي «خارج الإجماع الفلسطيني»، الذي جاء بعد أيّام قلائل من زيارة الرئيس أردوغان لمصر، التي لا تزال تؤيّد مسارات التسوية والتفاوض، على هزال نتائجها، التي مكنّت المشروع الإقليمي الإسرائيلي، وأطلقت ماردي الاستيطان والتهويد من عقالهما في الضفّة الغربية والقدس المحتلّة، ناهيك عن النتائج الكارثية لحرب الإبادة الإسرائيلية على قطاع غزّة (2023 - 2024).

تتعلّق الملاحظة الرابعة بتأثير العامل الدولي في تحجيم إمكانية تطوّر العلاقات المصرية التركية شراكةً استراتيجيةً، بسبب احتمال تأثيرها في الملفّات السياسية (المرتبطة بغاز شرق المتوسط، وتعيين الحدود البحرية، والملفّ الليبي، ومكانة الفاعل الإسرائيلي وفصائل المقاومة الفلسطينية في غزّة)، التي تمثّل في جملتها ملفّات دولية تستبطن سياسات القوى الدولية تجاه البحر الأبيض المتوسّط وثرواته النفطية والغازية، وانعكاسات ذلك كلّه على المعادلات الجيوسياسية الإقليمية والعالمية، ولا سيّما في هذه المرحلة الانتقالية التي يمرّ بها النظامان العالمي والإقليمي، بكلّ ما تعنيه من تصاعد الصراع الإقليمي والدولي على الموارد والثروات.

يبقى القول إنّه على الرغم من إيجابية التقارب بين مصر وتركيا، وأهمّية العلاقات العربية مع تركيا وإيران عموماً، فقد تأخرت القوى الإقليمية كلّها في التصدّي لتغوّل الدور الإسرائيلي على غزّة وفلسطين ولبنان وسورية واليمن والعراق وإيران، وإقليم الشرق الأوسط برمّته، ما يعني أنّ ثمّة تداعيات سلبية ستظهر في أدوار هذه القوى نتيجة خشيتها من مغبّة ممارسة ضغوط حقيقية على واشنطن لكبح انفلات غرائز الانتقام لدى حليفها الإسرائيلي، ما يكشف بدوره أزمة السياسات الإقليمية تجاه حرب غزّة، التي شنّتها إسرائيل في مرحلة انتقالية خطيرة من عمر النظامَين الدولي والإقليمي، وكانت تتيح، نظرياً على الأقل، إمكانية أن تتغلّب الفواعل الإقليمية على البنى والهياكل التقليدية التي تُؤثّر في الإقليم وتعيق بناء علاقات عربية إقليمية أفريقية سليمة وصحية، تؤسّس لـ«هُويّة إقليمية مشتركة»، وترسّخ أسس مؤسّسات إقليمية تعاونية فاعلة بين العرب والأتراك والإيرانيين والأفارقة مع القوى الصاعدة عالمياً وإقليمياً، ما يُؤكّد أنّ مصر وتركيا وإيران والسعودية ضيّعت فرصةً ثمينة لتحسين مواقعها الإقليمية عبر دعم المقاومة الفلسطينية في معركة غزّة، التي تشكّل نقطةَ تحوّلٍ في تاريخ المنطقة، مثلما أهدرت فرصةَ الوصول إلى «هُويّة إقليمية» تقوم على المصالح المشتركة، والاعتماد الأمني المُتبادَل في إقليم الشرق الأوسط، مع تعزيز استقلاليته الإقليمية في مواجهة إكراهات التدخّلات الدولية الصارخة.

(باحث فلسطيني في إسطنبول)

عن وعود توسيع اللامركزية في الجزائر...

محمد سي بشير

وعد المرشّحان لرئاسيات الجزائر (نظّمت في 7 سبتمبر/ أيلول الجاري، وفاز عبد المجيد تبّون بعهدة رئاسية ثانية)، عبد المجيد تبّون وعبد العالي حسّاني برفع عدد ولايات (محافظات) الجزائر إلى ما فوق المائة (كانت 48 ولاية قبل أن يرفع تبّون أخيراً عددها إلى 58 ولاية أغلبها في الجنوب)، وهو وعد انتخابي قد يتجسّد أو لا يتجسّد، إذ يُعَدّ من طموحات المرشّحَين لجلب الانتباه إلى برنامجيهما، وتروي شخصيهما لدى الوعاء الانتخابي، لكن من وراء هذه الدعوة بعض المُؤشّرات التي يكون صانع القرار في الجزائر قد انتبه إليها، ويُراد لها أن تكون حقيقةً بالنظر إلى التغييرات التي طاولت الجزائر في آخر عقودٍ، ومنها وجوب التكيّف مع ارتفاع عدد السكّان (50 مليون نسمة في غضون الأعوام الخمسة المقبلة)، ووجوب الاستفادة من التراب الوطني الشاسع (2,3 مليون كيلومتر مربع، مع طوبوغرافيا صحراوية واسعة وغير مأهولة)، مع وجود قدرات ضامرة يمكن استغلالها لمواجهة تحدّيات العقود المقبلة.

لا يمكن الإعلان عن زيادة عدد دوائر جهوية على غرار الولايات (المحافظات) من دون العلم (الدراية) بتغير قواعد اتّخاذ القرار بين المستويين المركزي والجهوي – المحلّي، ومن دون أن يتعلّق ذلك بتغير مقاربات السياسات العامّة خاصّة في بعض المجالات مثل التربية والعمل والصحّة، لا سيّما في بلد شاسع المساحة لكنّه لم يجرّب اللامركزية الواسعة، وما يمكن أن يتولّد منها من تداعيات في المستويات كافّة.

بالقرب منا، في الجوار الجنوبي لأوروبا، في إيطاليا، صرّحت رئيسة الوزراء جورجيا ميلوني بأنّ حكومتها بصدد اتّخاذ قرارات غير مسبوقةٍ بـ«الجهوية» في إيطاليا، وبخاصّة في مجالي العمل والتربية، بالنظر إلى تعقيدات في السياسات العامّة وجب التكيف معها، وهي قاعدة (مقاربة) تحاول كثير من الدول اعتمادها لأسباب سنذكر جانباً منها في سياق هذه المقالة، وفي الحالة الجزائرية بصفة خاصّة. طبعا، لا نقول إنّ التصريح الإيطالي كان له وقع على وعود المرشّحَين، لكننا، في الوقت نفسه، نصغي، بوعي، إلى حجج حسّاني، التي ساقها لتأكيد واقعية ما يذهب إليه، ومنها أنّ اتساع المساحة، إضافة إلى تعقّد السياسات العامة، وبيروقراطية بعض المستويات الإدارية، التي أقرّت لكنّها لم تقم بأدوارها كما يجب على غرار الدائرة (مؤسّسة إدارية بين البلدية والولاية يُعين الرئيس من يُسيِّرها، وهي ترأس إدارياً بلديات عديدة، ومنتشرة في طول التراب الجزائري وعرضه)، التي لم يبقَ لها دور، خصوصاً بعد قيام البلدية بأدوارها الإدارية في استخراج وثائق، والقيام ببعض الإجراءات بمرجعية التطبيق الواسع لسياسة الرقمنة التي سهّلت إجراءاتٍ كثيرة، واختصرت الوقت.

> حكم بلد بـ 20 مليون نسمة لا يمكن أن يتمّ بذات المُقارَبة لبلد سيصل تعداد سكّانه إلى 50 مليوناً
>
> تحتاج الجزائر إلى الانتقال من الريع إلى الاقتصاد الحقيقي، وتجسيد التحوّل الحقيقي نحو التغيير والديمقراطية

أمّا الرئيس تبّون، المترشّح الحرّ في الرئاسيات، فقد تحدّث في حملته الانتخابية عن تغير في إدراك صانع القرار لأساسيات التنمية، ومن يُسيِّرها في المستويات الجهوية والمحلّية، واحتجّ على سبيل المثال بعدد السكّان، الذي كان إلى وقت قريب لا يتعدّى 20 مليونا، وهو سيقارب في غضون أعوام 50 مليوناً (وفق الإحصاءات الرسمية)، ما يُؤدّي إلى اعتماد مُقارَبات في السياسات العامّة قد تزيد الدولة من خلالها جرعات الإدارة اللامركزية، أو منح صلاحيات واسعة لكلّ من الولاية (المحافظة) والبلديات، وهما مجالان يسعى الرئيس المترشّح، كما قال، إلى إصلاح القوانين الأساسية التي تُسيِّرها، إلى جانب وعوده بتغيير قوانين أساسية كثيرة، تبعاً (كما قال) إلى المُسبّبات والدواعي نفسها، أي تغيّر ظروف الجزائر ووجوب اعتماد مُقارَبات مُبتكَرة في تسيير دولة لها مشروع تبوُّء مكانة القوّة الإقليمية، استراتيجياً واقتصادياً، ولديها مقدّرات تريد استثمارها، لكن بمنهجيات جديدة أضحت ضرورية وحيوية بالنسبة إلى الوضع الحالي والمستقبلي للجزائر.

عند العودة إلى هذا المشروع و دواعيه، نجد أنّ صانع القرار في الجزائر يكون قد وضع في حساباته خيارات تغيير مقاربات السياسات العامّة لتحقيق أهداف كبيرة ولكنّها، في المقام الأول، ستحقّق التحوّل الذي يطالب به الجزائريون، وتأمله السلطة (أو وعدت بتحقيقه)، وهو التحوّل من الاقتصاد الريعي إلى الاقتصاد الحقيقي، المبني على نموذج اقتصادي تلعب فيه الأدوات الاقتصادية (الاستثمار، والبورصة، والصادرات خارج قطاع المحروقات، وإصلاح منظومة التربية والتعليم العالي بما يناسب تحوّلات سوق العمل... إلخ) الدور المنوط بها، بعيداً عن الريع والاتكالية، التي تعوّد عليها الاقتصاد. ومن تداعيات هذا التحوّل حصول ما يُعرَف بصعود البرجوازية، والسعي إلى الرفع من قيمة المعادلة الضريبية بما يُؤدّي إلى ترقية المُراقبة على صرف المال العام، والرقابة على عمل المؤسّسات، أي التحول التدريجي نحو تبنّي الأدوات التي تشبه (أو تكون) الديمقراطية الحقيقية، أو إعادة تأسيس العقد الاجتماعي من جديد، وهو من مطالب الجزائريين وطال انتظاره، وها هو قد يتحقّق من خلال هذا التحوّل.

من الطبيعي في بلد بهذه المساحة الشاسعة، وبالاستثمار غير المتوازن لأدوات التنمية الاقتصاد بين الشمال والجنوب، أن تُبتكَر حلولٌ لإشكاليات الاكتفاء الذاتي الغذائي، خاصّة مع وجود إمكانات ضخمة لاستصلاح أراض، واستغلال المياه الجوفية للسقي، إضافةً إلى إمكانية تحويل الأيدي العاملة بالتكوين المثالي المتناسب مع تلك الاحتياجات، وبذلك تكون تلك الوعود هي نقل لإدراك صانع القرار لفرصة الانتخابات لاقتراح مثل هذا المشروع الطموح، الذي من مخرجاته (في قراءة سريعة) ثلاثة أهداف يمكنها التجهيز لتغيّر صورة الجزائر مستقبلاً رأساً على عقب.

يتمثّل المَخرَج الأول في استغلال إمكانات بلدٍ لا يزال يعاني قصوراً كبيراً في مجالات كثيرة في السياسات العامة، ويحتاج إلى مشروع كبير يمتصّ ذلك القصور، و يُشكّل قاعدةً لتنمية تنقل البلدَ من الريع الطاقوي إلى الاقتصاد الحقيقي، بل إلى قوّة اقتصادية من خلال الاستغلال الأمثل لعوامل الطاقة الشمسية، والمياه الجوفية، إضافة إلى تكييف التعليم والتكوين في المستويات كافّة، لتحويل السكّان من الشمال إلى الجنوب، مع فرص عمل واستغلال للملايين من الهكتارات في الزراعة، وما يترتب عليه من إمكانات لإيجاد صناعات غذائية ومُخرَجات لتطوير التكنولوجيات الخاصّة بتسيير مساحات شاسعة، ممّا يمنح آفاقاً لتكوين بحثيّ كبير (الأقمار الاصطناعية، والمُسيَّرات، والاستغلال الأمثل للمياه الجوفية، واستحداث مُقارَبات جديدة في الزراعة... إلخ).

يشير المَخرَج الثاني إلى تداعيات ابتكار نموذج اقتصادي حقيقي يُخرج البلد من الريع الطاقوي، ويضع الأسس لتعامل مجتمعي وفق عقد اجتماعي جديد للمواطنة، يرتكز على دفع الضرائب، بهدف إخرج البلد من الاستعصاء عن التغيير، والتحوّل نحو الديمقراطية، ذلك أن دفع الضرائب في الاقتصاد الحقيقي يُؤدّي حتماً، كما جرى في تجارب ديمقراطية عبر العالم، إلى تأسيس مُقارَبات المراقبة لصرف المال العام، وينقل الإدارة برمّتها إلى ما يُعرَف بإقرار المسؤولية، وبالمساءلة ورديفتهما المراقبة، لتسيير المؤسّسات، إضافة إلى ترقيةٍ منهجيةٍ لاختيار الممثّلين (المُنتخَبين) في مستوى المؤسّسات البرلمانية والمحلّية.

بالنسبة للمَخرَج الأكثر أهمّية، من آفاق التحوّل باللامركزية إلى الاقتصاد الحقيقي يسمح بالتأسيس لمقاربة حكم تحدّث عنها الرئيس تبّون في حملته الانتخابية، ذلك أنّ حكم بلد بـ 20 مليون نسمة لا يمكن أن يتمّ بذات المُقارَبة لبلد سيصل تعداد سكّانه إلى 50 مليون نسمة. وهنا نصل إلى المتطلّب الأكبر، وهو ثلاثية الكفاءة - النجاعة – الرشادة، التي ستصبح ركائزَ في التعيين، وفي تحميل المسؤولية، وفي المساءلة، وفي الدورة كلّها، التي تعمل على أساسها السياسات العامّة، بعيداً عن المحاباة والمحسوبية، أو الإفلات من العقاب عند ارتكاب التجاوزات، أو الوقوع في شبهات الفساد.

بالرغم ممّا جرى كلّه (ويجري) من محاولة بعضهم تعمّد الجمود، والإبقاء على قواعد الحكم كما هي من دون تغيير، إلّا أنّ الضروريات الحتمية للتطوّر ستعمل لإيجاد تلك المخارج وتحويلها حقيقةً، لأنّ الطاقة من الموارد الناضبة، والعمل، هما الكفيلان بإدامة شروط الحياة الكريمة، وعندها ستتّجه الأمور حتماً إلى حقيقتها، التي كان يجب أن ترتكز عليها داخل دائرةٍ تسمّى الاقتصاد الحقيقي، من خلال إدارة لا مركزية تعرف الاحتياجات، وتتكيف معها، والهدف النهائي هو عقد اجتماعي جديد يحتاج إلى السواعد كلّها، ويكون في فائدة الجميع، لأنّ المشروع طموح جداً، وهو نقل البلد من الريع إلى الاقتصاد الحقيقي، وتجسيد التحوّل الحقيقي نحو التغيير والديمقراطية.

(أستاذ جامعي جزائري)

العربي الجديد
www.alaraby.co.uk
تصدر عن شركة فضاءات ميديا ليميتد (Fadaat Media Ltd)

رئيس التحرير معن البياري ■ مدير التحرير ارنست خوري ■ المدير الفني إميل منعم ■ السياسة جمانة فرحات ■ الاقتصاد مصطفى عبد السلام ■ الثقافة نجوان درويش ■ منوعات ليال حداد ■ المجتمع يوسف حاج علي ■ الرياضة نبيل التليلي ■ تحقيقات محمد عزام ■ مراسلون نزار قنديل

المكاتب
■ المكتب الرئيسي، لندن
Ealing Cross, Second floor, 85 Uxbridge Road, London, W5 5TH
Tel: 00442045801000
■ مكتب الدوحة
الدوحة ـ برج الفردان ـ لوسيل ـ الطابق الـ 20 ـ
هاتف: 0097440190600
■ مكتب بيروت
بيروت ـ الجميزة ـ شارع باستور ـ بناية west end 33
هاتف: 009611567794 - 009611442047
■ البريد الإلكتروني: Email: info@alaraby.co.uk
■ للاشتراكات: alaraby.co.uk/subscriptions
هاتف: 97440190635+ جوال: 97450059977+
■ للإعلانات: alaraby.co.uk/ads